العرب
الجمعة 2020/08/28
السنة 43 العدد 11803

بداية متعثرة لهشام المشيشي قبل عرض حكومته على البرلمان

الدستوري الحر يطالب بتغييرات في وزارتي الداخلية والعدل

ارتباك قبل اختبار الثلاثاء

حملت الساعات الماضية أنباء غير سارة لرئيس الحكومة التونسية المكلف هشام المشيشي الذي وجد نفسه أمام ضغوط من كتلة الحزب الدستوري الحر (16 نائبا) التي طالبته بإدخال تعديلات عاجلة لتزكية حكومته الثلاثاء المُقبل. كما أربكت حادثة استبعاد وزير من الفريق الحكومي المشيشي وأثارت أسئلة قانونية حول الطرق التي عليه (رئيس الحكومة المكلف) سلكها لتعويض وزير الشؤون الثقافية المقترح.

خالد هدوي

تونس – قبل التوجه إلى البرلمان المنقسم على نفسه ليُمتحن مع فريقه الحكومي، تتكثف الضغوط على رئيس الحكومة التونسية المكلف هشام المشيشي بعد تلميح الدستوري الحر لرفض تركيبة الحكومة والضجة التي أثيرت حول وزير الشؤون الثقافية الذي تم التخلي عنه.

وطالبت رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي، المشيشي بالقيام بتغييرات عاجلة على أسماء وزارات حساسة في تركيبة الحكومة على غرار وزارتي الداخلية والعدل.

ومن شأن هذا الموقف أن يزيد في إرباك مسار منح الثقة من عدمه للحكومة المقترحة، خاصة وأنه تزامن مع جدل كبير أحدثه قرار رئيس الحكومة المكلف استبعاد وزير الشؤون الثقافية المقترح.

عبداللطيف الحناشي

الأحزاب تتحمل مسؤولية نتيجة تشكيل حكومة المشيشي

وعبرت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، الخميس، عن اعتراضها على تشكيلة حكومة رئيس الوزراء التونسي المكلف هشام المشيشي، مؤكدة أنها تحتوي مقربين من الإخوان.

وقالت موسي في ندوة صحافية عُقدت الخميس إن "حكومة المشيشي تحتوي على مقربين من الإخوان رغم استقالليتها الظاهرية"، معتبرة أن "استمرار التمثيل الإخواني في الدولة لن يخدم حل القضايا الكبرى للبلاد".

وكشفت موسي عن "وجود علاقة قرابة ومصاهرة بين وزير الداخلية المقترح توفيق شرف الدين، وأحد الشخصيات المتهمة في قضايا إرهابية وتسفير الشباب التونسي إلى بؤر التوتر في محافظة سوسة الساحلية".

ورأت أنه "ليس من حق المشيشي تعيين شخصية على رأس أبرز وزارة في الهيكلة الحكومية (الداخلية) تحوم حولها علاقات قد تكون خطرا على الأمن القومي التونسي".

كما انتقدت تعيين 4 قضاة في الحكومة، معتبرة أن "تكثيف تواجد القضاة في السلطة التنفيذية سيضرب استقلالية القضاء".

وعلى الرغم من إعلان المشيشي توجهه نحو تكوين حكومة كفاءات مستقلة بعيدة عن المحاصصة وتستثني مشاركة الأحزاب، إلا أن الشكوك تحوم حول طبيعة التعيينات وانتماءاتها.

وأفاد المحلل السياسي عبداللطيف الحناشي "أنه لا يمكن لأي حكومة أن تنال رضاء الأحزاب التام، ويجب التعامل مع هذه الحكومة كما هي ومحاسبتها من خلال هذه الاختيارات في ما بعد".

وأضاف الحناشي في تصريح لـ"العرب"، "الأحزاب تتحمل مسؤولية تشكيل حكومة المشيشي لأنها جاءت نتيجة صراعات ومناكفات سياسية، والفسيفساء الموجودة اليوم سمحت بهذا الأمر".

وأشار المحلل السياسي إلى أن "الحكومة في الظاهر بنسبة تفوق الـ90 في المئة هي حكومة تكنوقراط، وتعيينات وزارة الداخلية والعدل هي من مشمولات رئيس الجمهورية قيس سعيّد والعدل أيضا محسوب على الرئيس".

وانتقدت بعض الأطراف السياسية منهج حكومة المشيشي، واعتبرت أنه لا يستند على برامج وخطط عمل واضحة.

واعتبر زهير حمدي الأمين العام للتيار الشعبي التونسي، أن "تونس تعيد نفس الأساليب في التعامل مع أزماتها، والوضع غير طبيعي إذا لم يكن هناك برنامج عمل واضح، ومن لا يملك انتماء حزبيا، يملك انتماء فكريا".

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أنه "لا تعني التونسيين مسألة الأشخاص والتعيينات بقدر ما يعنيهم العمل"، مضيفا "هناك مشكلة حقيقية للمصادقة على الأشخاص وليس على برامج، وحكومة المشيشي إذا لم تسقط في البرلمان، ستسقط نتيجة الأوضاع الصعبة.. عليه أن يضع سقف عمل وينعش الاقتصاد".

وأضاف في معرض حديثه "على الرئيس سعيّد أن يعدّل النظام السياسي والانتخابي بقطع الطريق أمام من يريد تعكير الأجواء، فضلا عن إرساء محكمة دستورية.. هذه حكومة حرب لأن البلاد مهددة.. وإلا سنذهب إلى المجهول". من جهة أخرى، واجه المشيشي الخميس ضغوطا أخرى بعد اعتذار وزير الشؤون الثقافية عن القبول بمنصبه ما جعل رئيس الحكومة المكلف يتردد قبل أن يحسم موقفه باستبعاده من الفريق الحكومي.

وقرر رئيس الحكومة التونسية المكلف سحب ترشيح وليد الزيدي، الملقب بـ"طه حسين تونس" نظرا لأنه كفيف، لحقيبة الشؤون الثقافية.

وقال المكتب الإعلامي للمشيشي في بيان له، إن "سحب اسم وليد الزيدي من تشكيلة الحكومة جاء على إثر تصريحاته المتضاربة وسيتم تعويضه بشخصية أخرى".

وأعلن وليد الزيدي، المكلف بوزارة الشؤون الثقافية في حكومة هشام المشيشي المقترحة بتونس، الأربعاء، انسحابه بعد موافقته في وقت سابق، مؤكدا أنه "لا يصلح إلا في الجامعة".

وقال الزيدي، في تدوينة على صفحته بموقع فيسبوك "لن أقبل الخطة، واستعفي منها واقنع بكلّيتي، فهي جنّتي، وبدرسي للطلبة فهو بَصَري، وببيْتي فهو سَعْدي ومستقَرّي".

والإثنين الماضي، أعلن المشيشي التركيبة الكاملة للحكومة الجديدة، والتي تتكون من 28 وزيرًا، في تشكيلة عارضتها 4 أحزاب بينها حركة النهضة.

والثلاثاء، حدد البرلمان التونسي غرة سبتمبر تاريخ التصويت على منح الثقة لحكومة المكلّف هشام المشيشي.

عاد لينتقم: الحياة تدب في جهاز الاستخبارات الجزائري

صابر بليدي

الجزائر – أبلغ القضاء الجزائري اثنين من أبناء قائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، بالمنع من السفر، في خطوة توحي بفتح تحقيقات قضائية مع رجلين ظلاّ إلى غاية الأسابيع الأخيرة بعيدين عن دائرة المساءلة والتحقيق، بسبب نفوذ والدهما في الدولة، خاصة خلال مرحلة الفراغ التي عرفتها البلاد بعد تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة عن السلطة في مطلع أبريل 2019.

وذكر تقرير لصحيفة "الوطن" المحسوبة على جناح جهاز الاستخبارات السابق، أن محكمة ضاحية الدار البيضاء بالعاصمة، أبلغت كل من عادل وبومدين، وهما نجلا الجنرال أحمد قايد صالح بتطبيق قرار المنع من السفر، إلى جانب أشخاص آخرين تحسّبا لفتح تحقيقات قضائية معهم.

وفيما لم يشر التقرير إلى طبيعة ومضمون التحقيقات المنتظر فتحها من طرف المصالح الأمنية المختصة (الاستخبارات)، إلا أن القرار جاء غداة استرجاع الجزائر لضابط الصف (مساعد أول) من تركيا بالاتفاق بين سلطتي البلدين، والذي كان يوصف بـ"العلبة السوداء" لقيادة أركان الجيش، ورافق الجنرال الراحل قايد صالح في منصب السكرتير الخاص.

وفرضية وجود صلة بين التحقيقات الأمنية مع الرجلين غير مستبعدة، بانتظار نتائج التحقيقات التي جرت مع ضابط الصف قرميط بونويرة، والذي كان مقربا من عائلة قائد الجيش السابق وتمكن من حيازة ملفات مهمة بعد إعلان وفاة قايد صالح نهاية شهر ديسمبر الماضي.

وبالسقوط المنتظر لنجلي قايد صالح، يكون الجناح الصاعد في الآونة الأخيرة، قد تخلص كليًا من تركة الرجل بعد إزاحة كبار الضباط والجنرالات المحسوبين عليه من مناصبهم، على غرار مدير الاستعلامات الداخلية واسيني بوعزة، ومدير الوسائل التكنولوجية والاتصالات عبدالقادر لشخم، ومدير التجهيزات العسكرية علي العكروم، فضلا عن عثمان بلميلود وشواقي وغيرهم.

وسبق أن أفادت صحيفة الوطن المحسوبة على جهاز الاستخبارات السابق، بأن السلطات العليا في البلاد فتحت قنوات اتصال مع جنرالات فارّين، كوزير الدفاع السابق خالد نزار، وعبدالرزاق الشريف وسعيد باي، من أجل إقناعهم بالعودة إلى أراضي الوطن والخضوع للقضاء المحلي.

وأشار ذلك إلى عودة الجناح المذكور إلى مراكز القرار في السلطة، من خلال ترتيب عودة عناصره بعناوين مختلفة سواء في المؤسسات الرسمية، أو المراجعة القضائية للأحكام التي يُتابع بها هؤلاء، مقابل السقوط المدوي والمتتابع لعناصر الجناح الآخر (أحمد قايد صالح).

ويوجد العشرات من كبار الضباط والجنرالات في حالة فرار أو سجن، بإيعاز من قائد الجيش السابق قايد صالح الذي استغل فضيحة شحنة الكوكايين (مايو 2018) لفتح حملة توقيفات سجن وحركة واسعة في صفوف المؤسسة العسكرية، بمن فيهم مدير الاستخبارات السابق بتهمة التخطيط للانقلاب على النظام ومؤسسة الجيش برفقة الجنرال عثمان طرطاق وسعيد بوتفليقة، شقيق ومستشار رئيس الجمهورية السابق.

> **القضاء الجزائري أبلغ عادل وبومدين نجلي أحمد قايد صالح، بقرار المنع من السفر تحسبا لفتح تحقيقات قضائية معهما**

وظلت عائلة قائد الجيش السابق بعيدة عن المساءلة، رغم الأصابع الموجهة إليها باستغلال النفوذ في الحصول على استثمارات وممتلكات والاستحواذ على تموين الجيش، إلى غاية الإشارة التي أطلقها مدير وكالة النشر والإشهار المحتكرة للإعلان الحكومي العربي، عن وقف إمداد صحيفة "إيدوغ نيوز" المملوكة لأحد أبناء قايد صالح، والصادرة في مدينة عنابة بالإعلانات بسبب عدم وجود أي علاقة بين المالك ومهنة الإعلام.

واعتبر ملاحظون أن قرار الوكالة الذي استهدف إحدى أكبر العائلات النافذة في مدينة عنابة وفي الجزائر عموما، يمهد لقرارات أخرى قد يسقط أفرادها تباعا، في مؤشر على نهاية الجناح العسكري والسياسي الذي كوّنه قايد صالح خلال السنوات الأخيرة.

ولم تستبعد فرضية استغلال النفوذ والحصول على مزايا غير وجيهة في التحقيقات المنتظرة مع نجلي أحمد قايد صالح (عادل وبومدين)، مع اقتراب محاكمة البرلماني السابق عن محافظة عنابة بهاء الدين طليبة.

حكومة الوفاق تستعيد أجواء الحرب لوأد حراك طرابلس

الميليشيات تتهم الجيش بخرق وقف إطلاق النار قرب سرت

طرابلس – لجأت حكومة الوفاق الليبية، واجهة الإسلاميين، إلى استعادة أجواء الحرب في أحدث محاولة لتطويق الاحتجاجات المتصاعدة حيث تروج ميليشيات الوفاق لمحاولة استهدافها من قبل الجيش الوطني ما رأى فيه مراقبون محاولة من حكومة فايز السراج لترهيب المتظاهرين حتى لا يسمح حراكهم بمعاودة الجيش محاولاته لدخول العاصمة طرابلس.

وقالت غرفة عمليات "تأمين وحماية سرت والجفرة" التابعة لحكومة الوفاق إن قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وعناصر مجموعة "فاغنر" حاولت استهداف قوات الغرفة بأكثر من "12 صاروخ غراد".

وأضافت أن تلك الواقعة تمثل "خرقا واضحا" لاتفاق وقف إطلاق النار المعلن الجمعة الماضي، حسب بيان نشرته هذه الغرفة على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، الخميس.

وأضافت الغرفة أنها "لن تتوانى في الرد على هذه التصرفات وفق ما تقره العمليات الميدانية".

ومن شأن هذه المزاعم أن تؤدي إلى انهيار اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم إعلانه في وقت سابق بعد أشهر من التصعيد بين طرفي النزاع في ليبيا.

ويرى مراقبون أن هذه الروايات التي تسوق لها ميليشيات حكومة الوفاق تستهدف إيهام المتظاهرين في طرابلس بأن تحركاتهم قد تفتح الباب لمعاودة الجيش الوطني محاولاته للسيطرة على طرابلس خاصة وأنها (الروايات) تزامنت مع خطاب إعلامي مشحون من الموالين لحكومة السراج يلجأ إلى ذلك.

> **من شأن مزاعم ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية أن تُطيح باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم إعلانه في وقت سابق**

وتأتي هذه المحاولات في وقت تجددت فيه الاحتجاجات، التي كسبت زخما كبيرا الأربعاء، حيث تظاهر المئات في طرابلس داعين إلى تنحي حكومة السراج وتحسين الأوضاع المعيشية ومواجهة استشراء الفساد.

وتواجه هذه الاحتجاجات قمعا شديدا من جانب ميليشيات موالية لحكومة الوفاق، وهو ما أثار موجة استياء حقوقية من هذه الحكومة التي روجت إلى أنها تحمل لواء الدفاع عن "مدنية الدولة" و"قيم الديمقراطية".

والأربعاء، سيطرت ميليشيات موالية لفايز السراج على ميدان الشهداء الذي يتخذه المحتجون منطلقا لاحتجاجاتهم التي لفتت انتباه المنظمات والعديد من المراقبين إلى "ممارسات حكومة الوفاق وميليشياتها".

وأوضح العديد من شهود العيان الذين شاركوا في هذه الاحتجاجات أنه جرى إطلاق الرصاص على المحتجين واعتقال آخرين في محاولة لتفريقهم.

ومن جانبها، كشفت منظمة العفو الدولية الأربعاء أن ستة متظاهرين ليبيين على الأقل خطفوا، وأصيب آخرون جراء إطلاق نار حي في طرابلس الأحد الماضي، داعية إلى الإفراج الفوري عن جميع المخطوفين، وإجراء تحقيق سريع وشامل ومستقل حول استخدام القوة ضد المتظاهرين ومحاسبة المسؤولين.

كما أصيب بعض المحتجين بجروح إثر إطلاق نار قامت به مجموعات مسلحة موالية لحكومة الوفاق حسب منظمة العفو الدولية.

ومن جهة أخرى، أعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الأربعاء تمديد الحظر الكامل المفروض بتعلة وجود دواع صحية لذلك، في خطوة جديدة لتطويق المظاهرات.

وأعلنت الحكومة حظرا كاملا للتجول في البلاد على مدى 24 ساعة في اليوم اعتبارا من الأربعاء وحتى الاثنين، في تشديد للتدابير الوقائية بسبب استمرار تفشي الفايروس وبالتزامن مع تظاهرات احتجاجية تشهدها طرابلس منذ أيام.

وصدر القرار المفاجئ عصرا في بيان، وطلب من السكان الالتزام به اعتبارا من الساعة 18:00 من مساء الأربعاء (14:00 بتوقيت غرينيتش) "لمدة أربعة أيام"، في إطار التدابير لمواجهة جائحة كوفيد – 19.

وكانت السلطات تفرض هذا الحظر خلال يومي عطلة الأسبوع، كل جمعة وسبت، للحد من التنقلات في إطار التدابير الوقائية من الفايروس.

وأعلنت في البيان أنه سيتم "إقفال الحدود الإدارية للمدن ويمنع التنقل بينها".

انتفاضة ضد فساد حكومة الوفاق وارتهانها لتركيا

ودعت "الجهات المعنية إلى تفعيل دور مأموري الضبط القضائي والجهات الأمنية ذات العلاقة في تطبيق الحظر" واتخاذ "الإجراءات الإدارية الحازمة والقانونية ضد المخالفين".

وسجلت ليبيا منذ بدء انتشار فايروس كورونا المستجد، بحسب آخر الأرقام، 11834 إصابة بينها 210 حالات وفاة.

وفي وقت سابق، حاول السراج في كلمة متلفزة تهدئة الأوضاع وأكد على "الحق المشروع" لكل ليبي في التعبير، مؤكدا أهمية وجود دستور دائم لبلاده، لكن كلمته تتناقض مع تهديدات وزير الداخلية فتحي باشاغا الذي توعد المتظاهرين مطالبا إياهم بـ"الاستئذان" قبل الاحتجاج.

وقال في مسعاه لامتصاص غضب الليبيين "ليبيا تمر بمرحلة خطيرة مصيرية تتطلب أن يكون جميع الليبيين في مستوى المسؤولية الوطنية التاريخية".

واقترح رئيس حكومة الوفاق الذي عقد تحالفا مكلفا مع تركيا أن يقوم بتعديل وزاري يبدو أنه لم يرض المحتجين الذين يكثفون من دعواتهم في تحد لتهديدات حكومة السراج.